المطوع: على الحكومة ألاّ تدع الألم يصل إلى عظام التجار

نطالب بقرارات وإجراءات إضافية إلى جانب تلك التي اتخذت

ربّ ضارة نافعة في الإسراع نحو الإصلاح الاقتصادي الشامل

كتب محسن السيد:

أكد رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب لشركة بيان للاستثمار، عضو اتحاد الشركات الاستثمارية فيصل المطوع في تصريح خاص لـ«القبس» ان اجتماع اليوم في اللجنة المالية البرلمانية مهم للغاية، ليس فقط على صعيد مناقشة وتقييم الاجراءات الرسمية التي اتخذت أخيراً، لا سيما من قبل بنك الكويت المركزي والهيئة العامة للاستثمار وبعض المؤسسات الحكومية الأخرى، وانما أيضا للحث على مواكبة هذه الاجراءات المحمودة بقرارات واجراءات أخرى متزنة لنحافظ على الأمن الاقتصادي في الكويت وتستمر جرعات اعادة الثقة الى الاقتصاد الكويتي وأوساط السوق، وحتى لا تكون الاجراءات التي اتخذت مؤقتة تنتهي تأثيراتها عند مدى زمني محدد.

وقال المطوع: أود هنا ان أثمن الرعاية الأبوية والتعليمات الرشيدة لسمو أمير البلاد التي تم من خلالها اتخاذ عدة اجراءات واعية، نحن بدورنا نطالب ايضا باستكمال هذه الاجراءات واتخاذ أخرى مواكبة، مشيدا هنا بقرار المركزي تخفيض سعر الفائدة على اعتبار ان سعر الفائدة على العملة الكويتية كانت بالفعل مرتفعة قياسا بأسعار الفائدة السائدة لدى الدول المجاورة، وكذلك عالميا، ولم يكن ثمة ما يبرر هذا الارتفاع انطلاقا من كون نحو ٩٠٪ من التضخم على مستوى الاقتصاد المحلي مستورد لا يتأثر كثيرا بتكلفة سعر الفائدة، كما ان السلة الاستهلاكية الأساسية للمواطن لا تتأثر كثيرا باسعار الفائدة.

وتابع المطوع: رغم تأييدنا الشديد لجملة هذه القرارات والاجراءات، فإننا نراها غير كافية ويجب ان تتبع بجملة من القرارات والاجراءات الأخرى التي طالما طالبنا بها مرارا، وأبرزها: على المؤسسات الحكومية ذات الفوئض المالية الكبيرة مثل الهيئة العامة للاستثمار، مؤسسة التأمينات، مؤسسة البترول، الصندوق الكويتي للتنمية، ان تعي ان البنوك الكويتية وربما شركات الاستثمار أولى باستقبال ودائع هذه المؤسسات، بدلا من تكديسها في المؤسسات المصرفية الأجنبية، بينما لا توجه سوى النزر اليسير منها الى المصارف المحلية ولآجال قصيرة لا تستفيد منها مصارفنا في تمويل مشاريع تنموية، وإذا وجهت هذه الودائع الى الداخل ولآجال أطول فربما تتغير الصورة على اساس ان التمويل جزء أساسي من نمو الاقتصاد أي اقتصاد.

● فيصل المطوع

وأضاف المطوع : نطالب وما زلنا أيضا بتأسيس شركات صانعة للسوق برؤوس أموال كبيرة وتدير أموالا بأحجام كبيرة تساعد على خلق الاتزان في السوق والابتعاد به عن المبالغة في وقت الصعود والتراجع، مشيرا في هذا الصدد الى ان شركات الاستثمار سبق ان خاطبت وزارة التجارة مرارا في هذا الشأن رسميا، ومن خلال كتب مع دراسة أولوية لمبادئ هذه الشركة وأهدافها وأغراضها، لكن الأخيرة دأبت على احالة هذه المخاطبات الى ادارة البورصة كونها الجهة صاحبة الاختصاص، اما وقد بدت في الأفق الآن قناعة بتأسيس شركة أو وعاء استثماري ضخم للقيام بهذا الدور، فإننا نأمل ان تعطى الأولوية هنا للشركات صاحبة المبادرات في السابق، مضيفا: صحيح ان هيئة الاستثمار تدخلت لكنها لن تشتري كل السوق أو على الاقل كل الأسهم الجيدة.

وقال المطوع: الأمر الثالث الذي نأمل ان يلقى استجابة، والذي تعرضه شركات الاستثمار ضمن مطالبها، هو تفعيل دور صناديق التقاعد، كماهو الحال في الكثير من الاسواق العالمية، حيث تعد هذه الصناديق اللاعب الاكبر والابرز في هذه الاسواق، بينما في الكويت احجمت صناديق التقاعد (التأمينات) التي تحوي مليارات الدولارات، عن الاستثمار بقرار من احد الوزراء، ربما لأغراض شخصية، مشيرا الى ان شركات الاستثمار تحمل ايضا مطالبات للبنك المركزي بالسماح لها بالاقتراض عبر ما يعرف بـ«الماني ماركت»، واعطائها مرونة اكثر في ما يتعلق بالتسهيلات الائتمانية.

■ تجار ومتداولون ومستثمرون صابرون.. لكن إلى متى؟

■ الأزمة متسارعة.. تجدر مواجهتها درءاً لما قد لا تحمد عقباه

وأضاف المطوع قائلا: هذه المطالبات الواضحة لا تكتمل من دون ان تتخلى الحكومة عن ترددها، وتبادر إلى اقرار مشاريع القوانين المعلقة، كقانون الشركات المعلق منذ ردح من الزمن، والذي يعد تأخيره عيبا كبيرا في حق الاقتصاد الكويتي، اضافة الى مشروع قانون التخصيص، وبإمكان الحكومة ان تقدم هذه المشاريع وتطلب جلسات خاصة، وهو حق دستوري لها، كما فعلت عندما قدمت التعديل على قانون الضريبة، ونحن واثقون ان هناك نوابا مجردين من النظرة الضيقة، ويقدرون الظرف الحالي للاقتصاد الوطني، على الحكومة فقط ان تكون مبادرة وشجاعة من خلال استخدام ادواتها الدستورية مدفوعة بخدمة المصلحة العامة.

هناك ايضا البطء المميت في الاجراءات الحكومية الذي لم يعد مواكبا لما يجري الآن على الساحتين المحلية والعالمية، فالأزمات تتسارع، وان لم نكن على درجة كبيرة من اليقظة والقدرة على المواجهة فسيحدث ما لا تحمد عقباه.

وقال المطوع: لعل الازمة الحالية «تكون نافعة» انطلاقا من المثل «رب ضارة نافعة»، وان نستغل هذه الازمة وتداعياتها في ان نوعي اصحاب القرار والجهات المختصة ان استيقظوا وافتحوا عيونكم جيدا، واستوعبوا جيدا ان الكويت تعتمد بشكل اساسي على التجارة، ومتى ما وصل الألم إلى عظام التجار ستتغير الامور، هناك اكثر من مائتي الف حساب في البورصة، واكثر من مائتي الف رخصة تجارية، ومستثمرون في العقار، وهؤلاء متضررون وما زالوا صابرين، لا بد ان تعود الثقة الى هذه الفئات جميعا، ويعلموا ان لدينا قيادة اقتصادية واعية تنظر باهتمام للاقتصاد ولمصالح العباد.

وحول تقييمه لوضع شركات الاستثمار على وقع ازمة السوق الآخذة في التفاقم، قال المطوع: لا نستطيع ان نعمم، ولا ان نضع جميع الشركات في كفة واحدة، ولتكن نتائج الربع الثالث دليلا. ليس لدي علم حتى الآن ان هناك شركات استثمار تقف على شفير مشاكل مالية كبيرة تنذر بتهديد، لكننا على ثقة بأن شركات الاستثمار ستكون قادرة على تخطي هذه العقبة.

وتابع المطوع قائلا: صحيح ان ازمة اقتصادية عالمية تتفاقم الآن، وان العالم بات مترابطا بشكل اوثق، لكن يجب ان نعي في المقابل ان لكل اقتصاد خصوصيته، وربما هذا ما دعا إليه الاتحاد الاوروبي في بيانه ان على كل بلد ان يتخذ اجراءاته في معالجة ازماته. بل وحتى على مستوى المنطقة، لكل اقتصاد ايضا خصوصيته، فعلى سبيل المثال المستثمرون الاجانب يشكلون نحو ٦٠٪ من سوق دبي، وكان انسحاب سيولة هؤلاء المستثمرين احد الاسباب الرئيسية في التراجع الحاد لسوق دبي، بينما لا تتجاوز الاستثمارات الاجنبية في بورصة الكويت نسبة الـ ٥٪، كذلك الارتداد النفسي غير المؤاتي تجاه قطاع العقار في الامارات جاء نتيجة تغيير في بعض القوانين المحكمة لهذا القطاع، وهو ما لا ينصرف على السوق الكويتي او غيره من اسواق المنطقة.